الجمهورية التونسية
وزارة الماليّة

الإدارة العامة للجبايات والتفتيش الجبائي

مـن وزيــرة الماليــة
إلـى

01/11/2022 **N° 1185**

الموضـوع: حول مدى اعتبار رقاع القروض الوطنية من بين استعمالات حسابات الادخار في الأسهم على غرار رقاع الخزينة القابلة للتنظير

المرجـــع: مكتوبك الوارد بتاريخ 29 جوان 2022

لقد طلبت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه مدك برأيي حول مدى إمكانية استعمال المبالغ المودعة بحسابات الإدخار في الأسهم لاقتناء رقاع القرض الوطني لسنة 2022 واحتسابها ضمن نسبة الاستعمال المحددة بـ 40% كما هو الشأن بالنسبة إلى رقاع الخزينة القابلة للتنظير، وبالتالي تمكين الأشخاص الطبيعيين المكتتبين في هذه الرقاع من الانتفاع بالإمتياز الجبائي المخول بهذا العنوان، وذلك على غرار ما تم إقراره سابقا بالنسبة للرقاع التي تم إصدارها في إطار القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014.

جوابا، يشرّفني إعلامك أنّه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، تطرح من قاعدة الضريبة على الدخل المبالغ المودعة بحسابات الادخار في الأسهم والتي يتم استعمالها لاكتتاب أو اقتناء أسهم مدرجة بالبورصة ورقاع الخزينة القابلة للتنظير، وذلك في حدود 100.000 دينار سنويا. مع العلم أنه تم ضبط شروط فتح حسابات الادخار في الأسهم وكيفية التصرف فيها وكيفية استعمال المبالغ والسندات المودعة فيها بمقتضى الأمر عدد 2773 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالأمر الرئاسي عدد 531 لسنة 2022 المؤرخ في 03 جوان 2022، حيث تخصص المبالغ المودعة في الحسابات المذكورة لاقتناء أسهم مدرجة بالبورصة في حدود لا تقل عن 60% وتستعمل المبالغ المتبقية لاقتناء رقاع الخزينة القابلة للتنظير.

هذا، وبالرجوع إلى خاصيات كلّ من رقاع القروض الوطنية ورقاع الخزينة القابلة للتنظير، تبين أوجه التطابق بينهما حيث تمثل كل منهما آلية تصدرها الدولة التونسية للتمويل متوسط وطويل المدى وتستقطب كل منهما نفس شرائح المدخرين ونفس حجم الادخار كما أنهما تشتركان في طرق التداول والتصرف. علاوة على ذلك فإن مردوديتهما متقاربة ويمكن أن تكون متساوية حسب ظرفية السوق.

شارع الطيب المهيري 1002 تونس البلفيدير 87 Site web
العنوان: 71.784 700 / 71.790 504 Fax
الهاتف 71.790 550 : الفاكس: www.impots.finances.gov.tn موقع الواب
Adresse : 87 Avenue Taïeb Mhiri 1002 Tunis Belvédère Tél

وعليه، يمكن اعتبار رقاع القروض الوطنية ضمن استعمالات المبالغ المودعة في حسابات الادخار في الأسهم كما هو الشأن بالنسبة إلى رقاع الخزينة القابلة للتنظير وأخذها بعين الاعتبار ضمن نسبة الاستعمال المحددة بـ 40% من جملة المبالغ المودعة، وبالتالي تمكين المكتتبين في هذه الرقاع من الأشخاص الطبيعيين، من الانتفاع بالطرح المخول بهذا العنوان.

وتقبلي سيـدتي، فائق عبارات الاحترام.

والسّـــلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتشريع الجبائي
يحي الشملالي